تقرير أممي: الحوثيون صاروا منظمة عسكرية قوية

كيف تحوّل الحوثيون من جماعة مسلحة محلية محدودة القدرات، إلى منظمة عسكرية قوية ؟

الأمناء /العرب بتصرف:

حذّر تقرير أعدّه خبراء في الأمم المتحدة ونشر الجمعة الماضي من أن المتمردين الحوثيين في اليمن يتحولون إلى "منظمة عسكرية قوية" توسع قدراتها التشغيلية بفضل دعم عسكري "غير مسبوق" خصوصا من جانب إيران وحزب الله. واستفاد الحوثيون من تغاض دولي، وخاصة من الولايات المتحدة في فترة الحرب بين الجماعة المرتبطة بإيران والتحالف العربي بقيادة السعودية.

الخبراء المكلفون من مجلس الأمن الدولي أنه منذ بداية الحرب في قطاع غزة قبل نحو عام، عمل الحوثيون الذين يسيطرون على مساحات شاسعة في اليمن على "استغلال الوضع الإقليمي وتعزيز تعاونهم مع 'محور المقاومة' الذي يضم إيران ومجموعات مثل حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني".

وأشار التقرير الذي يغطّي الفترة من سبتمبر 2023 حتى نهاية يوليو 2024، إلى "تحوّل الحوثيين من جماعة مسلحة محلية محدودة القدرات، إلى منظمة عسكرية قوية، حيث توسّع نطاق قدراتهم التشغيلية متجاوزا بكثير حدود الأراضي الخاضعة لسيطرتهم".

وذكر التقرير أن ما جعل هذا التحوّل ممكنا هو "نقل المعدات والمساعدة والتدريب من جانب فيلق القدس"، وحدة النخبة في الحرس الثوري الإيراني، ومن جانب حزب الله والجماعات الموالية لإيران في العراق، متحدثا أيضا عن إنشاء "مراكز عمليات مشتركة" في العراق ولبنان بهدف "تنسيق الأعمال العسكرية المشتركة".

وحذر التقرير من أن "عمليات نقل العتاد والتكنولوجيا العسكرية المتنوعة المقدمة إلى الحوثيين من مصادر خارجية، بما فيها ذلك الدعم المالي المقدم لهم وتدريب مقاتليهم، هي عمليات غير مسبوقة من حيث حجمها وطبيعتها ونطاقها".

ومستندين إلى شهادات خبراء عسكريين ومسؤولين يمنيين وأفراد مقربين من الحوثيين، يعتقد الخبراء أن المتمردين اليمنيين "لا يملكون القدرة على تطوير معظم المعدات وإنتاجها من دون مساعدة خارجية" ومن بين هذه المعدات بعض الصواريخ التي يستخدمونها لاستهداف سفن بالبحر الأحمر.

ولاحظ الخبراء وجود "أوجه تشابه بين وحدات الأعتدة المتعددة التي يشغلها الحوثيون والأعتدة التي تنتجها وتشغلها جمهورية إيران الإسلامية أو الجماعات المسلحة التابعة لمحور المقاومة". وذكر الخبراء أيضا أن المقاتلين الحوثيين يتلقون منذ سنوات عدة "تدريبات تكتيكية وتقنية خارج اليمن"، ولاسيما في إيران ومراكز تدريب حزب الله في لبنان.

ولفت الخبراء إلى أن حزب الله هو "أحد الداعمين الرئيسيين للحوثيين" وأنه منخرط أيضا في "هيكلية صنع القرار" لديهم وفي "الدعم الفني مثل تجميع منظومات الأسلحة" وفي الدعم المالي وفي "التوجيه الأيديولوجي وخاصة في التلقين العقائدي للشباب" وفي مجال "الدعاية الإعلامية".

ووصف التقرير أيضا كيف استخدم المتمردون اليمنيون مسألة التضامن مع الفلسطينيين من أجل إطلاق "حملة تجنيد واسعة"، وأوردَ تقديرات للمقاتلين الذين بلغ عددهم 350 ألفا بحلول منتصف عام 2024، في مقابل 220 ألفا عام 2022 و30 ألفا عام 2015.

وأورد التقرير "ولئن كان الفريق لم يتمكن من التحقق بشكل مستقل من عدد المقاتلين المجندين حديثا، فإن أيّ تعبئة واسعة النطاق ستكون مدعاة للقلق"، مضيفا أنه على الرغم من أن المجندين الجدد لن يتوجهوا إلى غزة على الأرجح فإن ثمة احتمالا "بأن يُزَجّ بهم في معارك مع حكومة اليمن".

وتحدث التقرير عن مجندين لدى الحوثيين من الشباب والأطفال، وأيضا من المهاجرين الإثيوبيين غير النظاميين الذين أجبروا على الانضمام إلى صفوفهم، مَشيرا كذلك إلى أن "الحوثيين جندوا أيضا مرتزقة من قبيلتي تيغراي وأورومو الإثيوبيتين". كما يعرب التقرير عن القلق من التعاون "المتزايد" بين الحوثيين وجماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي يتحالفون معه الآن ضد قوات الحكومة اليمنية.

وقد لاحظ الخبراء أن "الحوثيين عملوا على تعزيز علاقاتهم" مع حركة الشباب الإسلامية الصومالية، متحدثين عن احتمال "توريد الأسلحة ونقلها بصورة غير مشروعة بينهما". وأردف التقرير "وفقا لما أفادت به مصادر سرية، يقيّم الحوثيون الخيارات المتاحة لتنفيذ هجمات في البحر من الساحل الصومالي من أجل توسيع نطاق منطقة عملياتهم".

تبعات قرار العقوبات الامريكية على الأحمر وشركاته على المشهد السياسي بالداخل

الأمناء / كتب / م. مسعود احمد زين:

أدار المهندسان مسعود أحمد زين وجمال باهرمز ورشة حوارية بعنوان " قرار العقوبات الأمريكية على القيادي الإصلاحي حميد الأحمر وتسع من شركاته وتبعات هذا القرار على المشهد السياسي بالداخل لمجموعة الجنوب ومتطلبات المرحلة"

وبعد طرح مقدمة تعريفية من إدارة جلسة الحوار حول تفاصيل قرار الخزانة الأمريكية على حميد الأحمر كواجهة تجارية لعائلة الشيخ عبدالله الأحمر مثلته في تقاسم الثروة والسلطة للدولة بينه وبين علي عبدالله صالح وعلي محسن الأحمر منذ صيف ١٩٩٤م ، وكواجهة قبلية وسياسية لحزب الإصلاح ، وما يمكن ان تفرزه هذه العقوبات من تأثير على استمرار هذا الدور لحميد الأحمر مستقبلا.

وقد أثرى المشاركون بالحوار بمداخلات تتلخص بمايلي :

1) ربما لن تؤثر العقوبات مالياً على حميد الأحمر وتسع من شركاته من بين أكثر من أربعين شركة تابعة له، لكن هذا التصنيف الأمريكي له كداعم للإرهاب قد قضى على مستقبله السياسي كأكبر مرشح لحزب الإصلاح في أي حل سياسي شامل لملف الحرب باليمن برعاية اللجنة الرباعية.

2) هذا القرار الدولي يوفر وضع سياسي جديد لتسليط الضوء على الجهات المتنفذة بعد حرب ١٩٩٤ التي نهبت ثروات ومقدرات الجنوب وعائلة آل الأحمر إحداها ، وعليه يجب الاستفادة من هذا القرار بتفعيل العمل القانوني والسياسي لاستعادة ممتلكات الدولة الجنوبية والتي لدى الدائرة القانونية للمجلس الانتقالي حصرا كاملاً بها.

3) تدعم المنظمات وموارد الشركات التي يديرها حميد الأحمر جزءًا مهم من تمويل عملية التغيير الديمغرافي المتعمد بالجنوب ، من خلال تسهيل عملية الاستيطان الكامل لملايين النازحين ؛ بما يعني ذلك من تغييرات انتخابية أو استفتاء قادم لا تخدم قضية شعب الجنوب، وعليه استكمال العمل الإحصائي

للهيئات التنفيذية للانتقالي بالتعاون مع اللجان التنفيذية لحصر عدد النازحين وتقنين تواجدهم كنازحين في كل محافظات الجنوب، وإدارة هذا الملف بشكل قانوني سليم يحافظ على عدم العبث بالتركيبة السكانية الحقيقية لشعب الجنوب.

4) من الشركات الكبرى التي لم تشملها العقوبات الامريكية لحميد الأحمر شركة اركاديه التي تحتكر تسويق كل الإنتاج النفطي للجمهورية اليمنية ، بالإضافة إلى الغالبية الساحقة لشركات الخدمات النفطية بحقول الإنتاج التي تتبعه وبقية متنفذي نظام صنعاء ، والتي تنهب موارد النفط تحت غطاء تقديم الخدمات، ورفع تكلفة الإنتاج إلى 27 دولار للبرميل أحيانا.. ولذلك يجب تفعيل هذا الملف والعمل على إلغاء أي تواجد لهذه الشركات في مناطق الجنوب وإعطاء الأفضلية في مناطق الإنتاج النفطي بالجنوب للرأسمال المحلي.